المراجع والحواشي

(1) Monographie de la Wilaya de Guelma .D.P.A.T 2003

(2) محمد الهادي لعروق – مدينة قسنطينة – دراسة في جغرافيا العمران – دار المطبوعات الجامعية – الجزائر 1984.

(3) فتحي محمد أبو عيانة – جغرافية السكان – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية ص 429.

(4) فتحي محمد أبو عيانة – جغرافية السكان – دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية ص 17.

(5) التعداد العام للسكن و السكان 1987.

(6) مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية قالمه. D.P.A.T 2000.

(7) برنارجرانوتييه ترجمة محمد علي بهجت الفاضلي – العشوائيات السكنية – المشكلات والحلول – دار المعرفة الجامعية – عام 2000 ص 33 الإسكندرية.

(8) عبده آسيا – واقع التنظيم المجالي بولاية قالمة وبوادر التهيئة ص 26 ماجيستير 2004/2003 جامعة قسنطينة كلية علوم الأرض، الجغرافيا والتهيئة العمرانية.

(9) Guerfia .S. Aménagement et extension de la ville de Guelma. Thèse de doctorat 3eme cycle- Université de Paris I – 1986 .p.26 .

(10) الديوان الوطني للإحصاء للسنوات 66-77-87-1998

(11) Guerfia Ibid P.80.

(12) صندرة مجالدي، انعكاسات التحولات الاقتصادية على المجال القالمي- مشروع شهادة مهندس في التهيئة الإقليمية ص101 سنة 2001 جامعة قسنطينة.

(13) فتحي محمد أبو عيانة – جغرافية العمران، دراسة تحليلية للقرية والمدينة- دار المعرفة الجامعية- عام 2006 ص149 .

(14) أحمد الشريعي الدراسة الميدانية – أسس وتطبيقات في الجغرافية البشرية، دار الفكر العربي – 2004 ص 307.

* * *

نموذج التنمية العمرانية المستدامة بمدينة الجزائر

د. فوزي بودقة*

الملخص:

يستهدف البحث مناقشة موضوع التنمية العمرانية المستدامة ونظام المركزية في ظل أحادية المركز بمدينة الجزائر، الناتج عن ديناميكية المدينة وتعدد وظائفها الحضرية، ولتوضيح نظام المركزية بمدينة الجزائر من الطبيعي أن نقوم بتحليل الأسس الوظيفية التي يقوم عليها، انطلاقاً من الجزء المركزي بالمدينة، أين تتركز أنشطة القطاع الثالث

الأعلى. يبدأ البحث بمقدمة سريعة تتناول تطور المجال الجغرافي لمدينة الجزائر، فتحليل نظام المركزية ووظائف المدينة مدعّمة بالمعطيات الكمية (الجداول والأشكال والصور والخرائط) ثم ننهي بخلاصة تتضمن اقتراحات بالحلول.

المقدمة :

مدينة الجزائر وريثة القصبة "المدينة القديمة" بمساحة 50 هكتار داخل سورها (intra-muros) عام 1830، لتمتد براعم المركزية شرق النواة الأصلية وغربها في الحقبة الاستعمارية، وليتطور النمو اليوم في كل اتجاه تحت وقع الديناميكية العمرانية في العقود الأربعة الأخيرة. تشترك مدينة الجزائر العاصمة السياسية والاقتصادية للبلاد مع المدن الكبرى العربية والمتوسطية (القاهرة، الإسكندرية، الدار البيضاء، أثينا وغيرها) في ظاهرة تضخّم الرأس (macrocéphale). لقد حاولت الدولة مبكّراً تجنب هذه الظاهرة والتحكم في نمو المدينة، بإحداث التوازن في منظومة المدن. ولكن التنمية الشاملة التي عرفتها البلاد بعد الاستقلال لاسيما في سنوات الستينيات والسبعينيات، لم تتزامن مع تبني استراتيجية عمرانية وطنية واضحة ومقنّنة، تشكل الإطار العام للتنمية العمرانية، وتوطّن المشاريع والأنشطة الاقتصادية–الاجتماعية، في غياب هذه الاستراتيجية تركّزت معظم الاستثمارات بالمدن الكبرى، وبخاصة مدينة الجزائر، مما أدى إلى استقبال موجات الهجرة الريفية الكثيفة، نحو المدن الكبرى في البلاد، ونحو العاصمة خصوصاً، حيث استقبلت مدينة الجزائر لوحدها 680 000 نسمة، أي أكثر من 50% من الهجرة التي بلغت 1 300 000 نسمة في تلك الفترة (إحصاء السكان 1977)، وانتقل عدد سكان مدينة الجزائر من نصف مليون نسمة إلى 2 مليون نسمة في عشرية من الزمن، ما ساهم في سرعة حركة العمران، وأخذ النمو المنظم منه والعشوائي يندفع نحو الضاحية، الظهير الخصب أي أراضي سهل المتيجة خزان الغذاء لسكان الإقليم، بانحصار الكتلة الحضرية لمدينة الجزائر بين البحر المتوسط شمالاً وسفوح الأطلس البليدي من الجنوب والجنوب الغربي، أي أنه

---

* أستاذ-باحث بكلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية-قسم الجغرافيا والتهيئة العمرانية، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا.

على الأمد المتوسط والبعيد لا تتوفر مدينة الجزائر على أراضٍ للتوسعات المستقبلية، سوى الأراضي الفلاحية بسهل المتيجة وسهول الساحل الغنية، التي تعرف تعديات كبيرة بغرض التعمير، أدت إلى فقدان سهل المتيجة 20% من مساحته. في ظل عدم وجود مدن متوسطة بإقليم المدينة، تشكل بؤراً حضرية تلعب دور مدينة، واستقبال الفائض من السكان والأنشطة، -في علاقة ريف)villes intermédiaire المدن الوسيطة (وعدم تبني مشروع عمرانى شامل يأخذ في الاعتبار مجمل هذه التحديات، فإن مدينة الجزائر ستواجه صعوبات كبيرة في التكفل بالاحتياجات الحالية والمستقبلية من السكن والخدمات والتجهيزات الحضرية، وارتفاع الطلب على الأراضي مقابل الندرة، وهذا لا ينسجم مع مفهوم التنمية المستدامة كما أوصت به قمة الأرض بريو دي جانيرو عام 1992، حيث جاء في أحد توصياتها "أنه لا بد من إيجاد الوسائل لمواجهة مشاكل النمو غير المتوازن (السكاني الصناعي والعمراني) الذي يلحق الضرر بمصير ومستقبل الإنسان، وحق الأجيال القادم في بيئة ومحيط يحقق فيه طموحاته"[1].

التنمية العمرانية المستدامة بمدينة الجزائر

لعلّ مدينة الجزائر واحدة من المدن الكبرى العربية التي تعرف حركة عمرانية متسارعة، ولم تتمكن مخططات التعمير من السيطرة والتحكم بمسارات النمو والتطوير العمراني المنظم، وبات النمو العشوائي ينافس في الحجم وفي الامتداد النمو المنظم، وهذه أيضاً إحدى الخصائص السلبية لنموذج التعمير بمدينة الجزائر، في ظل ضعف المراقبة والتحكم من طرف السلطة العمومية لاسيما المجموعات المحلية. ليس في نيتنا مناقشة موضوع التنمية المستدامة بحد ذاته، بل التعرض لنموذج التعمير بمدينة عاصمة، تكبر حجماً وامتداداً متجاوزةً حدود ومساحات التعمير الموضوعة من طرف السلطة العمومية في إطار مخططات التعمير، وفي غياب نظام مركزي يتغير في الزمان والمكان، يأخذ في الاعتبار الحقائق الجديدة على صعيد بنية المدينة وهيكلها العمراني والحقائق الديموغرافية والاقتصادية الجديدة. ما يتطلب إعادة النظر في التوجهات الكبرى لمخططات التعمير كالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الحالي (PDAU) أو مخططات استعمال الأرض (POS) لتشمل كافة بلديات المدينة، دون إهمال بلديات الضاحية التي تستقبل برامج السكن العمومي والخاص. إن النمو المتوازن لكتلة عمرانية بحجم مدينة الجزائر، يتطلب مشروعاً عمرانياً يستند إلى التنمية العمرانية المستدامة (développement urbain durable) ذلك المفهوم الذي يؤكد على الاستفادة من دروس الماضي وفهم الحاضر لاستشراف

---

(1) Développement durable, sommet de la terre à Rio, Encyclopédie Encarta, 2006.

المستقبل، ويهدف إلى تحقيق توازنات النمو السكاني والعمراني والسيطرة على النمو غير المنظم، وترشيد استعمال الموارد الطبيعية والمحافظة على المحيط والبيئة الحضرية، ولعلّ استيعاب مفهوم التنمية العمرانية المستدامة، من طرف المجموعات المحلية يجنّب المدينة مستقبلاً، فوضى التعمير التي وقعت في الخمس عشر سنة الماضية على وجه الخصوص. إن لمفهوم التنمية المستدامة تطبيقاته في الميادين المتعددة، وما يهمنا هنا هو مدى تلبية احتياجات السكان الحاليين، علاوة على الأجيال القادمة من مساحات للتعمير بغرض السكن والمرافق الحضرية والبنية التحتية وغيرها، كيف يمكن المحافظة على ريف المدينة والأراضي الزراعية وتوفير الغذاء وحماية الأحواض المائية من الاستعمال المفرط. وللتخفيف من وتيرة التعمير كهدف سياسي يتعين تشجيع اقتصاد الريف وتخفيف الانتقال من اقتصاد ريفي إلى اقتصاد حضري، والمراقبة الفعالة لوتيرة التعمير (POLÈSE et WOLFE)[1]. يمكنّنا مفهوم التنمية المستدامة من تحليل إشكالية التحولات المجالية والسكانية والبيئية وإطار الحياة (cadre de vie) في المدن الكبرى باعتبارها "مرآة التغيير في التحولات (enjeux du développement urbain 2005) "التكنولوجية وإعادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2]. التنمية المستدامة حسب تعريف وضعته اللجنة العالمية للتنمية المستدامة عام durable 1987 تعمل على "تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها" (عبد السلام أديب2004)[3]. بإسقاطنا مفهوم التنمية العمرانية المستدامة على تُقدّر الاحتياجات من المساحات الضرورية للتعمير، بما مدينة الجزائر ككتلة حضرية كبيرة، [4]أي يزيد عن 4000 هكتار في آفاق 2010 وحوالي 12000 هكتار حتى آفاق 2020 16000 هكتار في الخمسة عشر سنة القادمة، بينما مساحة المواضع المتوفرة بسفوح الأطلس البليدي لا تتعدى 11446 هكتار، أي أنه سيكون هناك عجز يقدر بأكثر من

4500 هكتار آفاق 2020، إن خيار إعادة الانتشار العمراني لمدينة الجزائر ومجالها المتروبولي (aire métropolitaine) بالسفوح المحيطة بالمدينة، قد يشكل حلاً ظرفياً ولكنه ليس حلاً استراتيجياً.

---

(1) Mario POLÈSE, Jeanne M. WOLFE, «l'urbanisation des pays en développement» édition ECONOMICA, Paris, 1995, p. 09.

(2) Enjeux du développement urbain durable, publication collective, Suisse, 2005, p. 98.

(3) عبد السلام أديب، الموقع الفرعي للحوار المتمدن، 2004.

(4) ANAT, maîtrise et organisation de l'urbanisation dans l'aire métropolitaine d'Alger, 1998, p. 25.

منهجية البحث :

الأهداف :

أهم التحديات التي تواجه المدن، تلك المتعلقة بالتسيير الحضري ونوعية إطار الحياة (cadre de vie)، وإذا بلغت المدن في الدول المتقدمة مستوىً عالياً من التسيير الحضري ونوعية الحياة والأداء الوظيفي لعناصر النظام العمراني، والقدرة على مواجهة الصعوبات المترتبة عن تطور المدن الكبرى، فإنّ وبالمدن في البلدان السائرة في طريق النمو، لا يزال معظمها يفتقر إلى الإدارات المحلية بمدننا العربية التسيير الحضري الفعّال، وإلى سياسة عمرانية مستدامة، تضع الخطط وتراقب وتتابع نمو المدينة ونظام المركزية (système de centralité) الذي يتطور في الزمان والمكان بما يضمن النمو المتوازن داخل النسيج العمراني، وبين المدينة والضاحية والكتلة العمرانية وإقليم المدينة، حيث لا يمكن تطور المدينة وتنظيم عمرانها بمعزل عن إقليمها (P. Geddes1915 .[1])

تتمحور أهداف البحث حول العناصر الأساسية التالية:

1- التعرّف على التحولات المجالية والسكانية بمدينة الجزائر.

2- تسليط الضوء على نموذج التعمير من خلال نظام المركزية والوظائف الحضرية بمدينة الجزائر.

3- التوصيات والحلول التي نراها مناسبة لتحقيق التنمية العمرانية المتوازنة.

الأسلوب :

اعتمدنا أسلوب التشخيص لنموذج التعمير ونظام المركزية، وأسلوب التحليل الكمي وتوظيف المعطيات المتعلقة بالسكان لما لذلك من وثيق الصلة مع تلبية احتياجات السكان الحاليين وسكان الغد لتحقيق التنمية العمرانية المستدامة في ظل ندرة الموارد الطبيعية، والتوازن بين حتمية التعمير من جهة والحفاظ على الأراضي الفلاحية من جهة أخرى. كما نقوم باستعراض وضعية بعض التجهيزات والخدمات ذات الصلة بتحسين وتطوير نوعية الحياة بالمدينة، باعتبار أنّ الأوساط الحضرية هي الأكثر تفضيلاً لجذب العنصر البشري ورأس المال ومختلف الأنشطة والوظائف الحضرية، وبخاصة أنشطة القطاع الثالث الأعلى (secteur de tertiaire supérieure) الذي بدأ يتنامى في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق، والانسجام مع التحولات التي يشهدها العالم، وما تتطلبه من ضرورة رفع مستوى الأداء الوظيفي للمدن من خلال تفعيل العولمة الاقتصادية (globalisation)

الطاقات المادية والبشرية الكامنة بمنظوماتنا المدنية، والتسيير الحضري الفعّال للخدمات والمرافق العمومية والتحكم في النظام العمراني بمختلف عناصره الوظيفية.

---

(1) التيجاني، بشير، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 09

1) تعديل الحدود الإدارية لولاية الجزائر

كان من نتائج التعديل الإداري عام 1997 الخاص بولاية الجزائر ضم أراض جديدة من سهل المتيجة[1]، وبات هذا النطاق مكمّلاً للكتلة الحضرية وامتداداً مفروضاً لها، وهكذا اتسعت مساحة الولاية من 273كم2 وفقاً للتقسيم الإداري عام 1984 إلى 809كم2[2] كوسيلة لاستيعاب الوتيرة المتسارعة للتعمير، لكن الواقع يخالف ذلك بالنظر إلى الامتداد العمراني لمدينة الجزائر الذي تجاوز حدود الكيان الإداري الجديد الذي ضم 24 بلدية من بلديات الولايات الثلاث المجاورة، وعلى هذا الأساس انتقل عدد بلديات ولاية الجزائر من 33 إلى 57 بلدية[3] تنتظم في 13 مقاطعة إدارية أو دائرة (خريطة 1)، ساهم ذلك بالتأكيد في الزيادة الطارئة بينما كانت تشير التقديرات إلى أن عدد السكان سيقترب لعدد السكان ليبلغ 428 562 2 نسمة عام 1998 من مليوني نسمة في ذلك التاريخ. إن الكثير من المؤشرات الديموغرافية والاقتصادية، تبين مدى حاجة مدينة الجزائر إلى مشروع عمراني (urbain projet) شامل يستجيب للحقائق السكانية والاجتماعية–الاقتصادية.

خريطة (1) : تعديل الحدود الإدارية لولاية الجزائر.

---

(1) ANAT, op-cit p. 08
(2) W. D'Alger, annuaire statistique, DPAT, 1999, p.06
(3) Alger, capitale du 21éme siècle, GGA Alger, 1998, p.23

2) مدينة الجزائر ومجالها المتروبولي :

تتوسط مدينة الجزائر حيزاً مجالياً بمساحة 5473 كم2 أي ما يقرب من 55000 هكتار، يحيط بها على شكل هلال من خاصرتيها الشرقية بومرداس والغربية تيبازا، وظهيرها من الجنوب والجنوب الغربي البليدة،، يرتبط هذا الحيز الجغرافي بكتلة العاصمة بواسطة خطوط المواصلات البرية والسكة الحديدية،

ويشكّل وحدة إقليمية لا تفصل بينها عوائق طبيعية، مما يسّهل عملية التنظيم العمراني للمتروبول العاصمي، رغم الاختلاف والتنوع الوظيفي بين أجزائه، حيث تسود الوظيفة السكنية والصناعية بالجزء الشرقي والوظيفة السكنية وانتشار تجهيزات القطاع الثالث بالجزء الغربي. بعدد من السكان 4.5 مليون نسمة عام 1998[1]، % من وظائف الصناعة، أكثر من 10% من سكان البلاد،، 23%وأكثر من 5 مليون حالياً أي حوالي 17 من إجمالي عدد %[2]. مثل منطقة الجزائر أيضاً قطباً جامعياً هاماً، 28 من الأنشطة التجارية عام 1998 الطلبة على المستوى الوطني عام 2003[3]. يعرف هذا الحيز المجالي تنوعاً وظيفياً، ولكنه بنيته الحضرية ضعيفة وغير متوازنة، نظراً لهيمنة مدينة الجزائر من جهة، وعدم وجود مدن متوسطة من جهة أخرى تستطيع أن تستقطب السكان وتخفف من القدرة الاستقطابية للعاصمة، وهذا لن يتأتى دون تنمية المدن المجاورة بومرداس وتيبازا والمديّة إلى جانب مدينة البليدة لتلعب دور المدن الوسيطة ومدن التوازن بين المدن الداخلية من إقليم وسط البلاد وبين مدينة الجزائر.

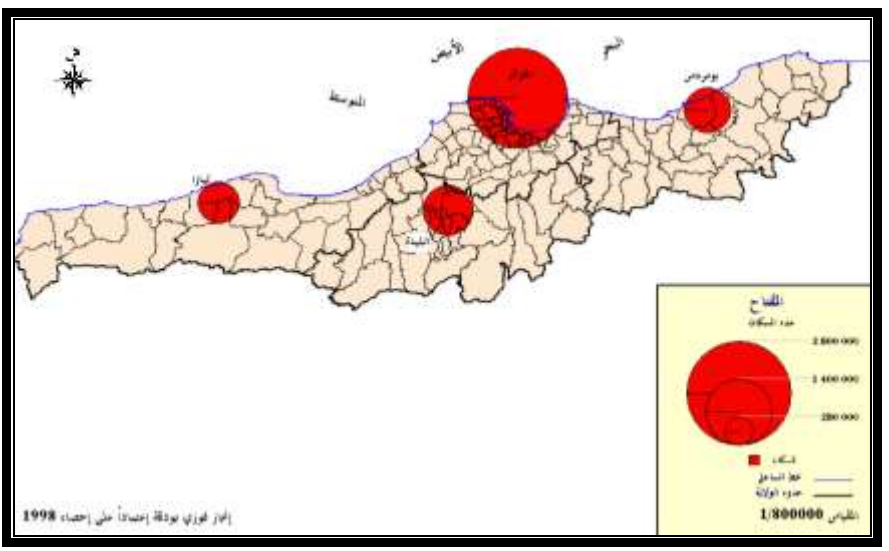

خريطة (2) : الوزن الديموغرافي ومجالها المتروبولي.

(1) Collection statistique n° 81, ONS, Alger, 1999.
(2) ONS, RGPH, Alger, 1998.
(3) Guide de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique 2002/2003, MESRS, 2004.

3) مدينة الجزائر في سياق التحولات الاجتماعية–الاقتصادية والمجالية الجارية :

تمثلت الخصائص الرئيسية لحركية التعمير الجديدة في تحرير السوق العقارية وانعكاساتها المجالية على الأنشطة الاقتصادية، والتغيّر السريع الذي طرأ على دور الدولة بعد ثلاثة عقود من التسيير الأُحادي، والتوجه نحو تشجيع المبادرة الفردية، ولكن في ظل أدوات عمرانية قديمة، فتحت ديناميكية التعمير الجديدة الباب أمام تغيرات اجتماعية–اقتصادية وطرق جديدة لاستغلال المجال، تتمحور حول رهانات عمرانية وعقارية.

أ– ميزات مدينة الجزائر :

مدينة الجزائر أمام تجربة عمرانية تتفاعل حيناً وتتردّد حيناً أخر، فيما يتعلق بتقنين وتنظيم التحولات المجالية الجديدة وحرية تموضع الأنشطة ذات الصلة بعولمة الاقتصاد. تمتلك المدينة

الكثير من الميزات العديدة التي من شأنها أن تشكّل أساسا متيناً للإقلاع الحضري المنظّم إن استغلت هذه الميزات بصفة عقلانية، ومن أهم ميزات مدينة الجزائر:

- مدينة عاصمة منذ القرن 16[1] وعاصمة سياسية واقتصادية منذ الاستقلال عام 1962.
- موقع استراتيجي يتوسط ساحل البلاد الممتد على مسافة 1200 كم.
- وسط طبيعي متنوع، مناخ رطب ومعتدل يوفّر إمكانيات واسعة للتنمية الاقتصادية والسياحية.
- مستوىً معتبر من التجهيزات والبنى التحتية للاتصال والمواصلات والمرافق وهياكل التعليم العالي.
- مدينة تأوي 3 ملايين نسمة عام 2003[2]، ومجال متروبولي يشكل حيزاً جغرافياً شديد التركز بالخدمات والأنشطة وبعدد من السكان يقترب من 5 ملايين نسمة[3].

ب- نقاط الضعف وآثار النمو غير المنظّم :

تفيدنا أدبيات التعمير أنّ لكل حقبة زمنية ملامحها ونمط عمرانها، ولكن في إطار وحدة المدينة، ويصبح التنوع بلا معنى إذا لم يتم التحكم بنمط نمو المدينة خلال عملية الانتقال، وإذا تداخلت أعمال التعمير العشوائي مع التعمير المنظّم، ما يقود إلى عدم انسجام بنية المدينة وفقدانها لوحدتها ومشهدها العمراني (paysage urbain). في الحقيقة لم تتمكن مخططات التعمير المتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) ومخطط شغل الأراضي (POS) من إيقاف 1995 النمو غير المنظم، نتج عن ذلك انتشار 10000 مسكن قصديري، 53000 من البناءات المخالفة من حظيرة السكن عام 2004 (مديرية التعمير لولاية الجزائر) قد لا تكون %(سكنية وتجارية) أي 14 هذه النسبة ذات شأن بالمقارنة مع نسبة السكن العشوائي في بعض المدن الكبرى بالعالم العربي.

---

(1) Wilaya. d'Alger, annuaire statistique, DPAT, Alger, 1996, p. 04.
(2) Wilaya. d'Alger, annuaire statistique, DPAT, 2004.
(3) Annuaires statistiques des wilayas: Alger, Blida, Boumérdes, Tipaza.

بالقرب من دار الإذاعة والتلفزة الجزائرية يتوطن الحي العشوائي "بوبيو" في قلب العاصمة،

ولكن أثرها السلبي يكمن في انتشارها في معظم البلديات بما في ذلك بلديات وسط المدينة، بالرغم من محاولات السلطة العمومية إزالة أحياء السكن العشوائي، الذي هو تعبير عن أزمة السكن بينما تطورت %وتفاقم معادلة العرض والطلب، ففي العشرية الأخيرة ارتفع عدد السكان بنسبة 50 [1] يعود ذلك إلى عوامل عديدة أهمها ضعف وتيرة إنتاج السكن، ما أدى إلى %حظيرة السكن 20 زيادة الطلب وتراكم العجز بسبب ضعف الإنتاج (مسكن واحد/22 فرد). كما أنّ نمو المدينة وفق) يؤدي لا محالة إلى ثقل نظام المركزية، والتعمير المنتشر monocentrismeنموذج أحادية المركز (بدلاً من التعمير المندمج والاستهلاك السريع للأراضي، والتعديات على الأراضي الفلاحية، ويصبح الحديث عن التنمية العمرانية المستدامة حديثاً مجرداً. وإذا كان البعد

(1) Annuaire statistique, DPAT, w. d'Alger, 2001.

الكمي للتعمير في العقود الأربعة الماضية، قد حقّق هذا القدر أو ذاك من النتائج، كإقامة المجموعات السكنية الكبرى، والمرافق الصحية والتعليمية والجامعية، والبنية الأساسية كالطرق ومحطات نقل المسافرين، ومشروعي المترو والترامواي قيد الإنجاز، فإنّ البعد النوعي (نوعية الحياة، الإطار الحضري، الجانب الجمالي، النظافة والتزيين، المساحات الخضراء وأماكن الراحة والتسلية والمراكز الثقافية) ليس على ما يرام ويزداد تدهوراً كلما ابتعدنا عن مركز المدينة وأحيائها المنظمة. هذه الظواهر تواجه كافة المدن الكبرى الجزائرية، ولعلّ مدينة الجزائر ذات أسبقية في التنظيم والتطوير، لما لديها من قاعدةٍ اقتصاديةٍ واجتماعية وبنية أساسية (الميناء، المطار) والخدماتية (بنوك، مؤسسات مالية، شركات تأمين، سياحة، أنشطة مكتبية) وهياكل التعليم العالي، ولكن لتجنب تفاقم ظاهرة النمو المفرط ينبغي رؤية المدينة في إطار إقليمها وتبني خططاً تضمن التوازن والتطوير وإعادة النظر في نظام المركزية، لتتمكن مدينة الجزائر من المنافسة وتكريس حضورها متروبولاً هاماً في حوض البحر المتوسط.

4) نظام المركزية والوظائف الحضرية

في إطار مشاريع الهيكلة الجزئية للمدينة كإعادة تموقع الأنشطة غير الملائمة مع وظائف وسط المدينة،تم تبنّى مشروعين لإعادة الهيكلة: **الأول** ويتمثل في مشروع إعاد هيكلة الحامة– العناصر لإنجاز المكتبة الوطنية، فندق دولي، قصر المؤتمرات، مبنى المجلس الشعبي الوطني الجديد، مركز تجاري. من بين هذه المنشآت تم إنجاز المكتبة الوطنية، وفندق سوفيتال الدولي والمركز التجاري، والأخرى في طريق الإنجاز. **الثاني** ويتمثل في الربط بين المركزية الناشئة بالحامة–العناصر والمنشآت الأخرى بالبلديات المجاورة كالمرادية حيث مقر رئاسة الجمهورية والمدنية حيث مقام الشهيد ورياض الفتح كمركز تجاري. ولا تزال الأشغال جارية لاستكمال محولات الطرق والجسور والمنافذ التي تؤمن الربط بين هذه الأماكن.

برزت خلال العشرية الأخيرة ظاهرة جديدة تتمثل في، استبدال الوظيفة السكنية بالوظيفة الخدمية بالشوارع التجارية الأساسية لاسيما وسط المدينة، لما تحققه من فائض قيمة معتبر بالنظر

إلى الطلب الكبير على التوطن بالأماكن المركزية. تتركّز أنشطة القطاع الثالث وسط المدينة، في ظل أحادية المركز وزحزحة المركزية باتجاه الحامة على بعد كيلومتر واحد من المركز الحالي. بينما Christallerتفيدنا أدبيات التنظيم المجالي وخاصة نظرية الأماكن المركزية لكريستالر ولوش (1933, Losch 1940)[1] أنّ نظام المركزية، يتطور في الزمان والمكان، وتتوزع

(1) BAILLY, Antoine «L'organisation urbaine, théories et modèles» recherche d'urbanisme, 2ème édition, Paris, 1987, p.34.

الأنشطة والخدمات الحضرية المختلفة بصفة تسلسلية متدرجة، انطلاقاً من مركز المدينة، مروراً بالمراكز الثانوية، وصولاً إلى الأطراف. إن توزيع وظائف مدينة الجزائر مدعماً بالمعطيات الكمية، ليمكّننا من تحديد نمط نظام المركزية أي كيفية انتشار وتوطن الأنشطة والتجهيزات الحضرية بالمدينة.

المكتبة الوطنية وفندق سوفيتال الدولي ومتابعة إنجاز قصر المؤتمرات والجمعية الوطنية في إطار مشروع إعادة هيكلة وسط المدينة الذي انطلق منذ أواسط الثمانينيات، تصوير فوزي بودقة 2004.

أ- توزيع تجهيزات القطاع الثالث

ينطلق من مركز المدينة إشعاع عناصر المركزية، حيث تتضح مركزية الجزء الرئيسي من المدينة، عندما يفيض هذا المركز بخدماته عن حاجة سكانه، فيتجه لتلبية حاجات غيره من المراكز الأقل شأناً، ذلك هو منطق المركزية في المدن. تعتبر الأنشطة التجارية من بين أهم أنشطة القطاع الثالث ذلك ما تشير إليه أيضاً معطيات المركز الوطني للسجل التجاري عام 2003، إن نمط توزيع المركزية التجارية بمدينة الجزائر العاصمة، يبين التسلسل الوظيفي، انطلاقاً من بلديات المركز مروراً ببلديات الضاحية وصولاً إلى بلديات الأطراف، حيث تتراوح نسبة تركز الأنشطة التجارية بين النسبة الأعلى 7.5 ببلدية الجزائر الوسطى، والنسبة الأقل 0.1 ببلديات بئر توتة، تسالة المرجة وبابا حسن، وتتراوح البلديات الأخرى كما هو الحال في كل من بلديتي برج %بين النسبتين الدنيا والقصوى، ولكن أعلاها لا تتعدى نسبة 4.3 الكيفان والقبة.

جدول (1) : توزيع الأنشطة التجارية ببلديات الجزء المركزي من مدينة الجزائر عام 2002.

البلدية	الأنشطة التجارية	من الأنشطة التجارية بالولاية%
الجزائر الوسطى	4275	7.50
سيدي امحمد	3436	6.03
باب الواد	1617	2.83
القصبة	1494	2.62
الحامة–عناصر	372	0.65
المدنية	849	1.49
حسين داي	1579	2.77
بلديات المركز	13622	23.89
الولاية	56941	100.00

المصدر: المركز الوطني للسجل التجاري، دائرة الإحصاء، 2003

وفقاً للصيغة الرياضية التالية: $\frac{\text{عدد الأنشطة التجارية في بلدية ما}}{\text{عدد الأنشطة التجارية في الولاية}} \times 100$

يتضح من الجدول مدى تركز الأنشطة التجارية وسط المدينة، حيث يبلغ عدد هذه الأنشطة 13622 من مجموع 56941 تنتشر في مجموع بلديات ولاية الجزائر، وبهذا المعنى فإن الجزء من مجمل أنشطة التجارة، يقود ذلك إلى النتائج الأساسية التالية:%المركزي يمثل حوالي 24

النتيجة الأولى: زيادة توطن الأنشطة بمساحة مشبعة عمرانياً، يفتح الباب أمام استعمال أرصفة الشوارع للتجارة غير المنظمة، مع ازدحام حركة المرور، ازدياد التنافس على استعمال الطريق، مزيد من الضغوطات على المرافق العمومية، المشاكل المترتبة عن عدم كفاية أماكن توقف السيارات، ما يؤدي إلى التعطل الوظيفي لوسط المدينة.

النتيجة الثانية: أن عدم قدرة مركز المدينة على استيعاب أنشطة جديدة، وعدم تخصيص مساحات وبالنظر إلى تحرير التجارة .تجارية تستجيب للطلب، أدى إلى عشوائية توطن الأنشطة الخارجية، بلغت الواردات بميناء الجزائر 8 مليون طن عام 2004 مقابل 5 ملايين طن عام 1993[1]. النتيجة الثالثة، الانتشار السريع للتجارة غير المنظمة، فهناك 96 سوقاً عشوائية، وحوالي 7000 تاجر بدون ترخيص [2] تحاول السلطات إزالة هذه الأسواق

---

(1) مؤسسة ميناء الجزائر 2004.

(2) El Watan, Journal, 4/12/2004.

بإنجاز 13 سوقاً ثابتة، 124 جوارية في البلديات. إن محاربة الأسواق العشوائية تظل مسألة ظرفية لفترة من الوقت ثم تعود الظاهرة من جديد، والحل المناسب في نظرنا هو إلى جانب برنامج إزالة هذه الأسواق، لابد من وضع القوانين والأسس المنظمة القابلة للتطبيق، كتنظيم الحصول على السجل التجاري، وإيجاد أسواق منظّمة ثابتة وأسواق يومية وأسبوعية غير ثابتة، كما هو الحال بالعديد من المدن الكبرى بالعالم، بتكليف البلديات بتنظيم الأسواق الواقعة ضمن حدودها، ويوظف ريع الأنشطة التجارية في المحافظة على نظافة المدينة وتنظيمها.

سوق عشوائية ببرج الكيفان، تصوير ف. بودقة 2004.

سوق عشوائية داخل الحي السكني بباش جراح، أرشيف جريدة الصباح 2001.

في غياب المركزية المنظّمة، من الطبيعي أن تنشأ مركزية عشوائية (خريطة 3)، لعلّ أهمها سوق الحميز ببلدية الدار البيضاء، الذي يتخصص في سلع الاستهلاك المنزلي والأدوات الكهربائية، ولوازم البناء، وسوق حي الجرف ببلدية باب الزوار ويتخصص في تجارة الأواني المنزلية والملابس، وسوق نصف الجملة والجملة للمواد الغذائية بحي المنظر الجميل بالقبة، لقد ساهم الانتشار غير المنظم لأنشطة التجارة بهذه البلديات وغيرها، إلى ارتفاع نسب أنشطتها من مجمل الأنشطة التجارية بالعاصمة، 4,36 % ببلدية برج الكيفان، 4,35 % بالقبة، 3,45 % ببلدية باب الزوار، 2,93 % ببلدية الدار البيضاء، يعود اختيار مواضعها بهذه البلديات إلى عوامل أهمها: توفر العقار مقابل ندرته بمركز المدينة، سهولة المواصلات، القرب من أماكن استيراد السلع كالميناء والمطار.

وللمؤسسات المالية كالبنوك ومكاتب التأمين دور هام في الحياة الاقتصادية وفي دفع حركة الأنشطة التجارية بالمدينة عموماً، باعتبارها من أهم عناصر القطاع الثالث، فمن مجموع 110 وكالة بنكية تنتشر بولاية الجزائر، هناك 50 وكالة تتوطن بالجزء المركزي، وهي تمثل 45% من إجمالي عدد البنوك، علاوة على 45% من مكاتب التأمين.

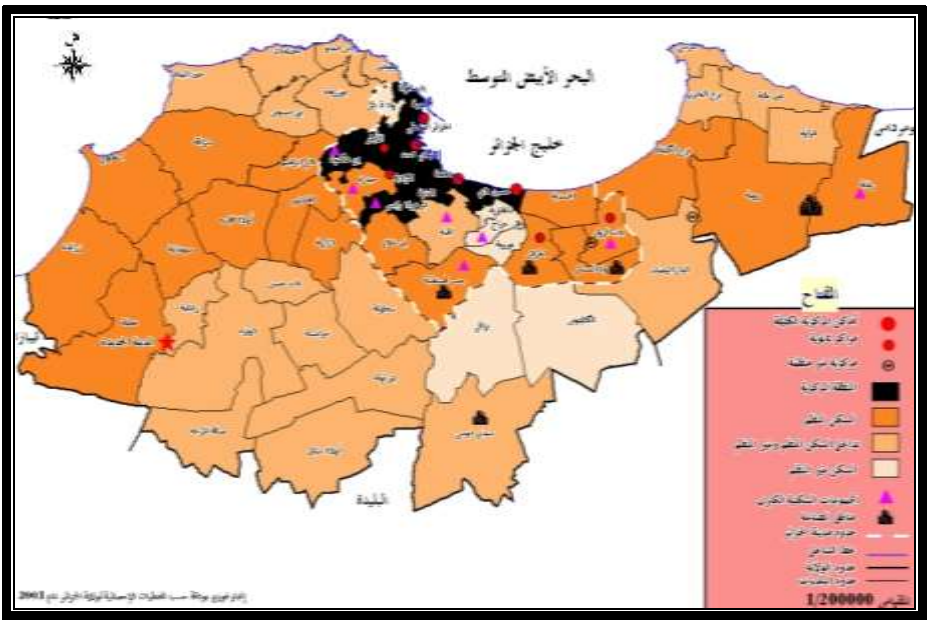

خريطة (3) : الهيكلة العمرانية بمدينة الجزائر.

تجارة الجملة ونصف الجملة بسوق الحميز بالدار البيضاء بالجزء الشرقي من المدينة، التي تستقطب الأنشطة التجارية الموازية على جانبي الطريق الوطني رقم 05 الرابط بين مركز المدينة وروبية. تصوير ف. بودقة 2004.

ولتجهيزات التعليم العالي دور هام في هيكلة المجال، فالعاصمة تحتوي على جامعتين وثلاثة عشر معهداً عالياً، تضم 137089 طالباً حوالي 4 أضعاف الطلبة بالبليدة (37792 طالب) 6 أضعاف بومرداس (23891 طالب) وتمثل حوالي 20 % على المستوى الوطني (717667 طالب) بالعام الدراسي 2003/2002[1] أمام الطلب المتزايد سنوياً، كان لا بد من توسيع جامعة الجزائر، عبر إنشاء الكليات والمعاهد الملحقة بها في بن عكنون وبوزريعة بالضاحية الغربية، الخروبة بحسين داي، درقانة بالضاحية الشرقية، وإنشاء جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا بباب الزوار بمساحة

105 هكتار، كواحدة من أهم المشاريع بمخطط الكوميدور عام 1968. باستثناء جامعة الجزائر، فإن 14 معهداً عالياً تم إنجازها بعد الاستقلال، علاوة على 15 إقامة جامعية، تأوي ما يزيد عن 40000 طالب بالعام الدراسي 2003/2002[2] وكافة الطلبة المقيمين هم من الولايات المجاورة بالرغم من محاولات الوزارة المعنية ضبط شروط الالتحاق، في إطار سياسة التوازن بين جهات البلاد. ورغم إنشاء جامعتي البليدة وبومرداس في إطار التخفيف على العاصمة، إلاّ أن المؤشرات الكمية تبين عكس ذلك. الأمر الذي يتطلب دراسة التوزيع الجامعي ومحاولة قلب اتجاه الحركة من أماكن الجذب والازدحام إلى أماكن الطرد والعزلة مثل الجلفة وبسكرة وباتنة وغيرها من المدن الداخلية.

(1) Monographie, Ministère de l'enseignement supérieur et recherche scientifique, Alger, 2004.
(2) Wilaya d'Alger, Annuaire statistique, DPAT 2005, p. 45

ب- المرافق العمومية للنقل والمواصلات :

كما كان للميناء الدور الأساسي في نشأة مدينة الجزائر، ونموها وتطورها عبر قرون من الزمن، لا يزال الميناء يشكل أحد أهم العناصر المكونة للمنظومة الحضرية للمتروبول العاصمي، وأحد العناصر المهيكلة للمجال الحضري بالمدينة، عنصر أساسي من عناصر النشاط بالمدينة، بالنظر إلى دوره كوسيلة إستراتيجية على صعيد التبادلات مع الخارج، وبهذا المعنى يمكنه أن يساهم في مد إشعاع مدينة الجزائر العاصمة في منطقة حوض المتوسط وفي الإطار الدولي.

ميناء الجزائر انطلاقاً من نواته الأصلية وصولاً إلى الحامة وحسين داي، لعب دوراً أساسياً في هيكلة المدينة، وتظهر القصبة النواة الأصلية والواجهة البحرية أعلى الصورة ووسط المدينة والحامة على يمين الصورة. تصوير ف. بودقة 2005.

لقد تطرق مشروع الجزائر الكبرى (GPU) إلى ضرورة تهيئة الميناء وتوسعته بما يتفق ومنطق التطوير الشامل للمدينة ونظام المركزية، حسن تسيير الخدمات المرفئية، استبدال الهياكل القديمة بأخرى عصرية، استعادة وتطوير وإحياء علاقة ميناء-مدينة، من خلال إقامة بعض التجهيزات المتعلقة بالحياة الحضرية كميناء التسلية يخصص للسكان، أي انفتاح المدينة على الميناء والعكس، فهناك العديد من الموانئ في حوض المتوسط، أضافت إلى الوظيفة التجارية، وظيفة التسلية ورحلات

النزهة البحرية القصيرة والنقل مع الموانئ الصغيرة بالضواحي (ميناء حلق الواد بتونس، ميناء اسطنبول وغيرها) ولكن من غير المنطقي أن تستهدف عملية تهيئة ميناء الجزائر، تكريس هيمنته، لأن ذلك بكل بساطة يتناقض مع الأفكار والحقائق التالية:

أولاً: فك الاختناق وإعادة توزيع السكان والأنشطة، بقلب اتجاه حركة الإنسان والأموال إلى المدن الداخلية من البلاد.

ثانياً: التنظيم العمراني للعاصمة في السياقين الوطني والإقليمي بإحداث التوازن في المنظومة العمرانية الوطنية، كعامل développement locale)، عبر سياسة تهيئة الأقاليم وتشجيع التنمية المحلية (توازن سكاني واقتصادي.

ثالثاً: ينتشر على خط الساحل الممتد على مسافة 1200 كم، ما لا يقل عن 16 ميناءاً، وبإمكان 9 منها أن تلعب دوراً هاماً في التخفيف من العبئ الذي يثقل ميناء العاصمة من جهة، ويساهم في إنعاش الاقتصاد الحضري لظهير هذه الموانئ المنتشرة عبر الساحل الوطني، وبهذه الترتيبات وغيرها يمكن تجسيد التنمية المحلية، كجزء من خطة تهيئة التراب الوطني.

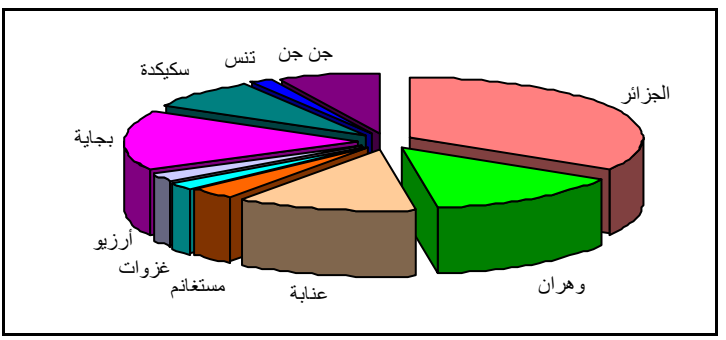

شكل (1) : حركة البضائع بميناء الجزائر والموانئ الوطنية الأخرى عام 2003

يبين الشكل هيمنة ميناء الجزائر في ميدان أنشطة الموانئ 40% من مجموع أنشطة الموانئ الوطنية، 70% من نقل الحاويات، 25000 مركبة يومياً تتنقل بشوارع العاصمة لغرض الشحن 47%[1] من نقل للمسافرين. وهنا نتساءل كيف يمكن توفير الشروط الكفيلة والتفريغ المرتبط بالميناء، بتحقيق التنمية الوطنية المتوازنة، حيث يتفوق ميناء العاصمة على ميناء وهران المدينة الثانية بحوالي 250 %، وعلى ميناء عنابة بما يقرب من ثلاثة أضعاف، ويتفوق على ميناء جن جن بمدينة جيجل بخمسة أضعاف، هذه المدينة التي كغيرها من المدن المتوسطة، أحوج ما تكون إلى إنعاش اقتصادها المحلي، وتخفيف الضغط على المدن الكبرى. إن الاحتكار الواضح الذي يمثله ميناء الجزائر لهو دليل إضافي، للدور المسيطر لمدينة الجزائر، وانعكاسات ذلك كازدحام الشاحنات (1250 شاحنة) أثناء دخولها ومغادرتها الميناء، وحركة 14000 عامل وموظف

---

(1) Direction des ports et entreprises portuaire, bureau des statistiques, Alger, 2004.

بالميناء عام 2002[1]. بالإضافة إلى الميناء، فإن مطار الجزائر الدولي، يشكّل أحد العناصر الرئيسية في البنية الأساسية بالمدينة، ومحطة تبادل رئيسية على المستويين الوطني والدولي، ويحتل

المرتبة الأولى في حجم الحركة بالنسبة لمطارات المدن الكبرى الأخرى، يظهر ذلك عبر حركة المسافرين وحركة البضائع.

جدول (2) : حركة المسافرين بمطار الجزائر والمطارات بالمدن الكبرى الأخرى عام 2003.

المسافرون / المطارات	عبر الشبكة الداخلية	عبر الشبكة الدولية	المجموع	% بالمقارنة مع إجمالي الوطن
الجزائر	1 525 511	1 824 062	3 349 573	48.0
وهران	497 016	383 868	880884	12.5
قسنطينة	357 826	249 327	607153	8.6
عنابة	239 114	109 894	349008	4.9
الوطن	4 061 711	2 948 319	7 010 030	100

Source: Ministère des transports, EGSA, bureau des statistiques, 2004.

يتضح من الجدول الدور المسيطر لمطار الجزائر العاصمة، فيما يتعلق بحركة المسافرين التي تزيد عن 1.5 مليون مسافر [2]، حيث يتفوق على مطار وهران بأربعة أضعاف، 6 أضعاف مطار قسنطينة وحوالي 10 أضعاف مدينة عنابة. ويهيمن مطار الجزائر الدولي على 48% من مجمل الحركة على المستوى الوطني. كما أن حركة نقل البضائع عبر الجو، لا تقل أهمية عن نسبة حركة المسافرين، ذلك ما يبينه الجدول التالي:

جدول (3) : حركة البضائع عبر مطار الجزائر ومطارات المدن الكبرى الأخرى عام 2003.

الوحدة بالطن

البضائع / المطارات	عبر الشبكة الداخلية	عبر الشبكة الدولية	المجموع	% بالمقارنة مع إجمالي الوطن
الجزائر	4 101	15 800	19 901	72
وهران	698	704	1 402	5
قسنطينة	501	306	807	3
عنابة	148	182	330	1
الوطن	7 775	19 857	27 632	100

Source: Ministère des transports, EGSA, bureau des statistiques, 2004.

---

(1) المصدر السابق.

(2) Ministère des transports, EGSA, bureau des statistiques, 2004, p. 19.

يبين الجدول أن حركة البضائع بمطار العاصمة تمثل 72% من حركة البضائع بالمطارات الوطنية الثلاثة والثلاثين المنتشرة عبر التراب الوطني، بينما لا تمثل مطارات المدن الثلاث الكبرى وهران، قسنطينة وعنابة مجتمعة سوى 9%! هذه النسب، إنما تعبر عن الاختلال الكبير الذي يعود إلى تركز نسبة هامة من الأنشطة الاقتصادية بالعاصمة، وإلى حركة مرور الطائرات التي بلغت 46673 رحلة مقابل 11951 رحلة بمطار وهران، 9899 رحلة بمطار قسنطينة، 6206 رحلة بمطار عنابة، يمثل عدد الرحلات بمطار الجزائر نسبة 31% من مجموع الرحلات بالمطارات الوطنية البالغة 150688 رحلة عام 2003[1].

ج) تجهيزات البنية الأساسية للنقل :

مركبة عام 2001)[2]، لم تعد شبكة الطرق 560000أمام الضغوطات المتزايدة لوسائل النقل (قادرة على استيعاب هذه الحركة، بالرغم من إنجاز الطرق السريعة والطرق الرابطة والمحولات منذ عام مؤخراً، فى انسياب حركة المرور في عقد مواصلات: أديس)trémies1985. لقد ساهم إنجاز المنافذ (أبابا، أول ماي وتافورة وسط المدينة، ولكن نقطة الضعف تكمن في الربط بين أجزاء المدينة، وعدم تلبية الطلب المرتفع على النقل الجماعي الذي يمثل 60% من مجموع الحركة. فهناك 1000000 راكب يومياً تستقبلهم 24 محطة برية فقط تتوزع على بلديات العاصمة، وهي بمثابة نقاط الربط بين أحياء العاصمة وضواحيها، أمام هذه الضغوطات تبنت ولاية الجزائر بالتعاون مع مؤسسة تسيير الحركة والنقل) مشروعاً لإنجاز 49 محطة برية جديدة بين عام 2002 ونهاية عام 2005[3]. EGCTUالحضري (في الحقيقة لا يمكن مواجهة تزايد الطلب على النقل الحضري إلا بتدعيم النقل الجماعي (الحافلات، القطار، المترو)، وتكييف منظومة النقل وبخاصة محطات نقل الركاب والمسافرين، تنظيماً، تسييراً وتهيئة دائمة للتوفيق بين العرض والطلب، المشكلة الأساسية التي تواجه العاصمة فيما يتعلق بمخطط الحركة هي الطبيعة الطبوغرافية الوعرة التي تميز مدينة الجزائر وضيق معظم شبكة الطرق، وعدم) مع تطور الحركة. إن ضيق الطرق وصغر مساحة المدينة POSانسجام مخططات استعمال الأرض (أمام ضغوطات التعمير والأنشطة الاقتصادية الاجتماعية، ليبين بوضوح صعوبات الحركة، وهنا تأتي أهمية حل المشكلة جذرياً عبر التخفيف من الحمولة الزائدة بالعاصمة وتشجيع التنمية المحلية بالأطراف الشرقية والغربية من المجال المتروبولي، وبالمدن الصغيرة والمتوسطة في إقليم وسط البلاد.

---

(1) EGSA, op-cit, p.20.
(2) Collection statistique n° 356, ONS, 2002.
(3) El watan, journal, 12 décembre, 2004.

5) التوطنات الصناعية :

" industrieساد نموذج الأقطاب الصناعية، بتبني سياسة الصناعة المصنعة " في السبعينيات، أمام العثرات التي واجهت هذا الاختيار بعد عشرية من الزمن، industrialisante تم التوجه نحو إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية عام 1983، إلا أن هذا التوجّه لم يتزامن مع سياسة التهيئة على مستوى الإقليم، بما يضمن التنمية المتوازنة على المستوى الوطني. في هذا السياق انتعشت المدن الكبرى، وهمّشت المدن المتوسطة والصغيرة. ومن أهم عوامل توطن الصناعة بمدينة الجزائر، توفر البنية التحتية الأساسية التي تساهم بدورها في استقطاب الاستثمار العمومي والخاص وجذب الإنسان. أدى هذا النمط من التوطن إلى إحداث خلل وظيفي حيث أماكن الإقامة في الجزء الغربي وأماكن الصناعة في الجزء الشرقي من المدينة وما ينتج عن ذلك من صعوبة الحركة والتنقل من أماكن السكن إلى أماكن العمل. ومع التوسعات العمرانية في العشريات الثلاث الماضية أضحت الوظيفة الصناعية تتداخل بالوظيفة السكنية بالجزء الشرقي، بينما تقل بصورة ملحوظة الوظيفة الصناعية في الجزء الغربي من العاصمة حيث الوظيفة السكنية والسياحية وأماكن الراحة والتسلية والمساحات الخضراء والغابات. إن توطن حوالي 1500 وحدة صناعية خاصة، بالإضافة إلى 29 وحدة صناعية عمومية، ببلديات مركز المدينة، يتعارض مع منطق توطن أنشطة القطاع الثالث، كما هو معمول به في العديد من المدن الكبرى في العالم، حيث تمكنت مدن مثل

لندن وباريس وغيرهما من تحويل مواطن الصناعة من الأماكن المركزية نحو أماكن مخصصة للصناعة بأطراف المدن، وتوطن أنشطة القطاع الثالث، فهناك 1027 وحدة صناعية خاصة، 29 وحدة عمومية داخل بلديات الجزء المركزي، تنتمي هذه الوحدات لفروع إنتاجية لا تنسجم مع الوظيفة السكنية والقطاع الثالث مثل تحويل المعادن، صناعة النسيج والجلود ومواد البناء، تقع 394 وحدة من هذه الفروع الصناعية تتوطن %منها في بلديتي الجزائر الوسطى وسيدي امحمد، أي أن 38 بهاتين البلديتين، وهما واجهة المدينة وقلبها التجاري والإداري. في هذه الحالة كيف يمكن إعطاء وسط المدينة حلّة جديدة، تأخذ في الاعتبار وضعه كمكان تتجسد به وظائف القطاع الثالث؟ ذلك هو التناقض بين طموح جعل قلب المدينة مكان لتلاقي الأفكار، بإقامة المنتديات الاقتصادية والثقافية والعلمية، والانفتاح على العالم عبر وسائل الاتصال الحديثة والمعلوماتية. لهذا من المفترض أن تأخذ سلطات المدينة التدابير اللازمة لإعادة توطن هذه الصناعات وإخراجها من مركز المدينة لاستعادة المساحات التي كانت تشغلها، وتحويلها إلى مساحات تشغلها الأنشطة التي تنسجم مع وسط المدينة،). لقد خصصت ولاية الجزائر 213 plan de restructurationفي إطار مخطط إعادة الهيكلة (هكتار لاستقبال للأنشطة[1]، يمكن لهذه المساحات أن تستقبل الأنشطة التي يجري تحويلها من وسط المدينة، حيث تسود وظائف القطاع الثالث إلى جانب الوظيفة السكنية، وظائف الصناعة الصغيرة والمتوسطة بالضاحية في أماكن مخصصة لذلك، لا تتداخل مع الوظيفة السكنية.

الخلاصة :

ما بين العمران المنظّم والعمران غير المنظّم، ما بين تسلسل وظائف المنظومة الحضرية، بدءاً من مركز المدينة مروراً بالمراكز الثانوية في بلديات الضاحية القريبة وصولاً إلى أطراف المدينة. أمام تداخل واختلاط الوظائف غير المناسبة، والمركزية غير المنظمة، لابد من إعادة النظر في نظام المركزية ونموذج التعمير، بما يستجيب والتحولات الاقتصادية والاجتماعية وتبني إستراتيجية تحدد الخطوط الكبرى، التي تستند إليها التنمية العمرانية المستدامة (développement urbain durable) التي تشكّل مرجعاً لتنمية العاصمة في إطار نظرة تخطيطية شاملة على مستوى الحاضرة، أولاً ومن ثم في إطار إقليمه الواسع (région nord centre) ما يتطلّب تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة لضمان شبكة عمرانية متوازنة، تخفف الضغوطات على مدينة الجزائر. مدينة الجزائر بحاجة إلى إعادة توجيه السياسة الحضرية نحو أهدافٍ أكثر قطاعية: السكن، النقل، والنظافة وحماية المحيط، والتخلص من الفضلات المنزلية والصناعية، وخطط الوقاية من الأخطار الطبيعية بالنظر إلى وقوعها في منطقة الزلازل والصدوع النشطة، وأخذ هذه الأخطار بنظر الاعتبار في خطط التعمير ومخططات شغل الأرض والاستفادة من دروس الكوارث المؤسفة (فيضانات باب الواد عام 2001 وزلزال بومرداس عام 2003)[2] والمحافظة على بيئة المدينة، فحسب وزارة البيئة توجد 230 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تحت المعاينة التقنية، لاحتمال أن تشكل خطراً على بيئة المدينة وصحة الأفراد. والأهم من هذا وذاك اقتصاد الأراضي، وضرورة الانتقال من التعمير الكمي إلى التعمير النوعي ومن تفضيل الاهتمام بالنمو كماً إلى أفضلية الاهتمام بالنمو نوعاً ومن تفضيل الجديد إلى إعادة اكتشاف الذات والتراث الحضاري، فمن السهل تصوّر مخططات التهيئة (plans d’aménagement) والتنظيم المجالي (organisation spatiale) ولكن من الصعب تطبيقها، إنْ لم تحمل معها أدوات وآليات

التنفيذ. إنّ تضخم المدن الكبرى واتساع أحجامها ومساحاتها أضحت ظاهرة حضرية ، تشكو سلطاتها صعوبة تسييرها

---

(1) Wilaya d'Alger, op-cit. p.65

(2) فوزي بودقة، الأخطار الطبيعية ونموذج التعمير بمدينة الجزائر وحاضرتها، جريدة الخبر، الجزائر، مقال منشور يومي 3-4 جوان 2003

والتحكم بنموها، كما هو الحال بالنسبة للمدن العملاقة (mégalopoles) مثل مكسيكو، ساوباولو، بمباي، القاهرة وغيرها. وفيما يتعلق بمدينة الجزائر فهي تتجه نحو المتروبولية (métropolisation) بتوسعها خارج حدودها الإدارية، وهي على المدى المتوسط ليست بمنأى عن خطر الظاهرة التي تشهدها المدن سابقة الذكر، حينما نعلم أن حاضرة الجزائر العاصمة تأوي 5 مليون نسمة حالياً، 8 مليون نسمة آفاق 2020. عودٌ على بدء إن النموذج العمراني الملائم الذي يضمن التحكم بنمو المدينة وتسيير نظام المركزية، إنّما يكمن في تبني خيار إعادة الانتشار العمراني لمدينة الجزائر ومجالها المتروبولي، كتوجيه النمو نحو السفوح المحيطة بالمدينة، وهذا يشكل حلاً ظرفياً وليس حلاً جذرياً. فالحل الاستراتيجي في نظرنا بإعادة الانتشار في إطار سياسة وطنية شاملة ومتوازنة للتهيئة القطرية (aménagement du territoire) تستند إلى التنمية المستدامة أولاً، وثانياً لا يمكن أن تجد العاصمة حلولاً لآفاق النمو في نطاق مساحة الحاضرة حصراً، بل في إطار إقليم وسط البلاد الذي تنتمي إليه، وتطوير المدن الصغيرة والمتوسطة –التي تعيش على هامش التنمية الاقتصادية بهذا الإقليم– بإقامة البنية التحتية والخدمات التي تشكل حافزاً على جذب الاستثمارات الخاصة والعمومية، لكي تلعب دورها في تثبيت سكانها من جهة واستيعاب جزء من السكان من المدن الكبرى في إطار سياسة قلب اتجاه حركة الإنسان والأنشطة الاقتصادية نحو المناطق الداخلية من البلاد، كمحطة لابد منها على طريق تحقيق التنمية المتوازنة والتهيئة العمرانية المتوازنة والمنسجمة على حد سواء.

المراجـع

أولاً : المراجع العربية :

- بشير، التيجاني، مفاهيم وآراء حول تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
- عبد السلام أديب، الموقع الفرعي للحوار المتمدن، 2004 .
- فوزي، بودقة "الأخطار الطبيعية ونموذج التعمير بمدينة الجزائر "جريدة الخبر، الجزائر، مقال منشور يومي 3-4 جوان 2003 الجزائر مدينة القرن 21، 1998 .
- فوزي، بودقة " أبعاد الظاهرة الحضرية بالمدن الكبرى في العالم العربي، التحديات والحلول: نموذج مدينة الجزائر" الملتقى الثالث للجغرافيين العرب، الرياض، العربية السعودية، 2003 .
- فوزي، بودقة " أية إستراتيجية لتهيئة التراب والتنمية العمرانية المستدامة بالجزائر مثال مدينة الجزائر العاصمة" الملتقى الرابع للجغرافيين العرب، الرباط، المملكة المغربية، 2006 .
- فوزي، بودقة، "العولمة والتعمير بمدينة الجزائر" الملتقى الدولي حول مدينة الجزائر في مواجهة مؤسسة التحديات الجديدة للتعمير، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، الجزائر، 2004 ميناء الجزائر، الجزائر، 2004.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- Ali, HADJIEDJ, "Le grand-Alger, activités économiques, problèmes socio urbains et aménagement du territoire" OPU, Alger, 1994.
- Amel -Baziz, BERKANI, "Le port d'Alger et son impact sur l'organisation et le fonctionnement du tissu urbain" thèse de magister, USTHB, Alger, 2003.
- NAT, maîtrise et organisation de l'urbanisation dans l'aire métropolitaine d'Alger, 1998.
- Antoine S. BAILLY, «L'organisation urbaine, théories et modèles», centre de recherche d'urbanisme, 2ème édition, Paris, 1987.
- Claude, CHALINE, «les villes du monde arabe» édition, Armand Colin, Paris, 1996.
- Direction des ports et entreprises portuaire, bureau des statistiques, Alger, 2004.
- El Watan, journal, Alger, 4/12/2004.
- El watan, journal, Alger, 12/12/ 2004.
- Encyclopédie Encarta, développement durable, Sommet de la Terre à Rio, 2006.
- Enjeux du développement urbain durable, publication collective, Suisse, 2005.
- GGA, Alger capitale du 21éme siècle, Alger, 1998.
- Mario, POLÈSE et Jeanne, M. WOLFE, «l'urbanisation des pays en développement» édition économisa, Paris, 1995.
- MESRS, guide de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, Alger, 2004.

- Ministère des transports, EGSA, bureau des statistiques, 2004.
- Office National Statistique, Alger, RGPH 1998.
- Office National Statistique, collection statistique n° 81, Alger, 1999.
- Office National Statistique, collection statistique n° 356, Alger, 2002.
- Wilaya d'Alger, annuaire statistique, DPAT (département de planification et aménagement du territoire), 1996.
- Wilaya d'Alger, annuaire statistique, DPAT, 1999.
- Wilaya d'Alger, annuaire statistique, DPAT, 2004.
- Wilaya d'Alger, annuaire statistique, DPAT, 2005.
- Wilaya de Blida, annuaire statistique, Alger, 2004.
- Wilaya de Boumérdes, annuaire statistique, Alger, 2003.
- Wilaya de Tipaza, annuaire statistique, Alger, 2003.

* * *

الموضع الجغرافي بين منهجية التحليل وموضوعية التقييم

د. عبد الرحيم مسعد*

ملخص :

التخطيط الطبيعي هو التصميم المناسب للموضع الجغرافي الملائم. إن اختيار الموضع المناسب يجب لنتأكد من أننا نضع تحت تصرفنا موضعا ملائما لتحقيق أقصى درجة ,أن يقوم على مجموعة من المعايير). ولتحقيق هذا الهدف Mas'ad, 1988, pp. 392-418من الفائدة دون الإضرار بعناصر البيئة الطبيعي (لا بد من الاستعانة بمعطيات بنوك المعلومات الجغرافية و تقنيات الاستشعار عن بعد وأية مصادر أخرى تخدم هذه الدراسة، أ ما العامل المحدد النهائي فهو التقييم العام لهذا الموضع والذي على أساسه تبنى القرارات).Green, 1956, pp. 142-147المتعلقة بالتخطيط والتنمية (

مقدمة :

إن أكثر من نصف مجموع التخصصات التي لها علاقة علمية تطبيقية مع نظم المعلومات الجغرافية كانت من نصيب علم الجغرافيا أولا ثم التخطيط ثانيا (محمد الخزامي عزيز ،2000، ص.ص. 58–62). فمن الدوافع التي ساهمت في زيادة اهتمام الجغرافيين بنظم المعلومات الجغرافية هو الاهتمام الحديث بمجالات تطبيقية جديدة مثل إعادة تخطيط مناطق التجمعات العمرانية بما يتفق مع الإمكانيات الطبيعية والبشرية والاقتصادية للموضع، وهذا بالطبع يعتمد على كم هائل ومتنوع من المعلومات والتي يجب دراستها و تحليلها بناء على معايير وأسس تخدم هدف الدراسة.

) علم تتداخل فيه مختلف أنواع العلوم ضمن إطار جغرافي Site Analysisتحليل الموضع (توظف فيه معطيات نظم المعلومات الجغرافية وتقنيات الاستشعار عن بعد لخدمة أغراض التخطيط والتنمية الإقليمية (عبد الرحيم مسعد، 1995، ص.ص. 14–50). ومن المعروف أن الجغرافيا تعتمد في محاورها العلمية على المعلومات المكانية عن الظاهرات الجغرافية سواء كانت معلومات كمية او